

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.1/L.1
16 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

السيدة و. تاديسييه (إثيوبيا)

المتحدثون:

الأمين العام للأونكتاد

وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان

النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

نائب رئيس البنك الدولي المكلف بالشؤون الخارجية

القائم بأعمال البرنامج لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً

إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية

الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي

هايتي بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

إندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

بنغلاديش

الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No.907 0056, Tel. No. 907 5655/1066

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

١- شدد الأمين العام للأونكتاد على الحاجة إلى إقامة تآزر متواصل بين الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ما دام الهدف الأساسي في الالتزامين هو القضاء على الفقر. وهذه هي تحديداً الخلفية التي تنوي فيها أمانة الأونكتاد تعزيز عملها بشأن أقل البلدان نمواً في مجالات تحليل السياسات العامة وأنشطة التعاون التقني من أجل بناء القدرات.

٢- ودعا جميع أصحاب المصالح إلى المشاركة في العملية المتضافرة الرامية إلى تحويل المتطلبات الأخلاقية القاضية بمزيد التضامن مع البلدان الأضعف إلى فوائد ملموسة. وهذا عنصر لا غنى عنه للنهوض بمبادئ مثل الحكم السديد، والانفتاح، والسلم، والاستقرار، في أفقر البلدان. وينوي الأونكتاد القيام بدور مركز الامتياز في عمله الموضوعي والتنفيذي لصالح هذه البلدان. ويمكن استخلاص عدة دروس من تجربة الأونكتاد الطويلة في الأنشطة التحليلية والتقنية التي شاركت فيها أقل البلدان نمواً في العقود الثلاثة الماضية. ويتمثل درس من أهم الدروس في كون مهمة وضع هذه البلدان على مسار النمو والتنمية المستدامين مهمة معقدة تستدعي منظوراً طويلاً الأجل وكذلك جهوداً متواصلة ومتضافرة من جانب جميع أصحاب المصالح. ومن شأن عمل الأونكتاد أن يركز على الأنشطة التي هي أكثر احتمالاً لأن تُدخل تحسينات على وضع السياسات العامة وتنفيذها، وإقامة الهياكل الأساسية المؤسسية الداعمة للتجارة وتنمية الموارد البشرية.

٣- وأضاف قائلاً إن نسبة ٤٣ في المائة تقريباً من إجمالي التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد إنما هو موجه إلى أقل البلدان نمواً. وقد أفاد معظم هذه البلدان من برامج مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، واستعراضات السياسات العامة في مجال الاستثمار، وأدلة الاستثمار، من بين برامج أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح تحدي تأمين مشاركة ملائمة من جانب أقل البلدان نمواً في المفاوضات التجارية المتعددة مثبطاً للهمة بشكل متزايد. ولقد أسهم الأونكتاد في مشاركة أقل البلدان نمواً الفعلية في مؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما بتنظيم اجتماع وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً بزنجر بجمهورية تنزانيا المتحدة، في تموز/يوليه ٢٠٠١. كما استنبت الأونكتاد، بعد مؤتمر الدوحة مباشرة، برنامجاً شاملاً لبناء القدرات، وسيساعد أقل البلدان نمواً بهذا الخصوص. وفيما يتصل بالبحث والعمل التحليلي في مجال السياسات العامة، يُعد تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ مصدراً مرجعياً موثقاً للتفكير الجديد بشأن الحد من الفقر، وهذه مسألة في صميم الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعقد المجلس أول دورة تنفيذية له بشأن أقل البلدان نمواً في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لمناقشة نتائج واستنتاجات البحث

والعمل التحليلي في مجال السياسات العامة الذي يقوم به الأونكتاد، كما ورد في التقرير. وفي هذا الاجتماع سيتداول بشأن مسائل السياسات العامة الرئيسية المثارة في هذا التقرير كل من الوزراء، وكبار صانعي السياسات العامة من بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً ومن البلدان المانحة؛ والمنسقين الوطنيين لأوراق استراتيجية الحد من الفقر؛ وممثلين عن البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمنظمة الدولية للبن، ومنظمة "OCFAM"؛ وأكاديميين مختلفين. وبخصوص البلدان النامية غير الساحلية كان الأونكتاد ومكتب الممثل السامي قد بدأ بالفعل الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، وهما يتطلعان إلى تلقي دعم مالي من خلال زيادة المساهمات من خارج الميزانية. كما كان الأونكتاد قد وفر أيضاً الدعم التقني والفني لتحالف الدول الجزرية الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة في مفاوضاتها في منظمة التجارة العالمية.

٤- وقال وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إن الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق أهدافها الإئتمانية يجب دعمها من خلال قيام المجتمع الدولي بتوفير الموارد الكافية. ومن الأهمية بمكان أيضاً النهوض بتلك الجهود عن طريق تشجيع التآزر مع المبادرات الأخرى، ولا سيما منها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ذلك أن ٣٤ بلداً من أصل ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً موجودة في أفريقيا. وذكر بأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠٢-٢٠١٠ قد أوصى بإنشاء "آلية متابعة فعالة وظاهرة جداً" لتنفيذ البرنامج وتنسيقه واستعراضه ورصده. ولذلك الغرض أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد حدد، في تقريره عن آلية المتابعة لتنسيق ورصد واستعراض تنفيذ برنامج العمل، الوارد في الوثيقة A/56/645، ولاية ووظائف مكتب الممثل السامي المذكور. وأيدت الجمعية العامة هذا التقرير في وقت لاحق. كما تم مزيد تحديد ولاية مكتب الممثل السامي ووظائفه في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل - التي اعتمدها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والأربعين (الوثيقتان A/57/7 وA/57/16). وسيتولى مكتب الممثل السامي، في جملة أمور، تنسيق الإسهامات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ذلك التقرير السنوي. وفي هذا السياق، أكد المتحدث أن مجالس إدارة كل من برنامج الأمم المتحدة الإئتماني، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، كانت قد اتخذت قرارات لإدراج برنامج العمل في برامج عمل كل واحدة منها. ومن المخطط أن تتخذ في الأشهر القادمة كيانات أخرى من كيانات منظومة الأمم المتحدة قرارات مماثلة.

٥- وشدد على أهمية مواصلة مساعدة أقل البلدان نمواً في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني لمساعدتها على اندماجها بنجاح إقليمياً وعالمياً. والتفكير في التدابير الواجب اتخاذها لتأمين التحول السلس للبلدان المؤهلة للتخريج من القائمة وتفادي تعطل خطط تنميتها، وكذلك الروابط بين تدابير الدعم الدولي الخاصة وهدف تحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الهيكلي، كلها أمور ضرورية لمعالجة هذه المسألة. كما أبرز الظروف الخاصة التي تواجهها تحديداً الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي أكثر البلدان إعاقة، وأضعفها اقتصادياً، وأقلها استعداداً لمواجهة تأثير التخريج من القائمة، على الرغم من ارتفاع دخلها النسبي للفرد. وأعرب عن أمله في أن يساعد الاجتماع الوزاري الدولي الوشيك للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بكازاخستان في عام ٢٠٠٣ على تسوية البعض من المسائل الملحة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وأخيراً، أكد على أنه هو الأمين العام للأمم المتحدة قد أقاما بالفعل علاقات عمل جيدة جداً وهما يجريان مشاورات منتظمة بشأن المسائل ذات الصلة بالجهود المبذولة لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان قد عرض، بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى جانب البروفسور جفري ساخس، تقرير الأمم المتحدة عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ في حزيران/يونيه الماضي بنيويورك. واختتم قائلاً إن مكتبه سيظل يعمل على نحو وثيق مع أمانة الأمم المتحدة لمساعدة المجموعات الثلاث من أضعف البلدان.

٦- سلم نائب رئيس البنك الدولي المكلف بالشؤون الخارجية بدور الأمم المتحدة الهام في خلق المعارف والنقاشات حول السياسات العامة. وأكد أهمية مساهمات الأمم المتحدة في النقاش حول سياسات التنمية وأهمية جمع كافة الشركاء الإنمائيين لمعالجة جدول أعمال مشترك والاستماع لوجهات نظر مختلفة. وركز على الحاجة إلى تأمين الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات السبعة بموجب برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وأشار إلى التعاون الفعلي المتواصل بين البنك الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات مثل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً، وإدارة الديون، والتجارة الإلكترونية، وتقاسم البيانات، وأكد على ضرورة مواصلة الجهود المشتركة. وشرح أن التحولات التي شهدتها تعددية الأطراف في السنتين الأخيرتين والمؤتمرات الرئيسية التي عُقدت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، ٢٠٠١) كانت قد أتاحت فرصة لتقديم مساعدة انمائية من نوعية أعلى وكمية أكبر. وفي هذا السياق، استحضر ما قاله رئيس البنك الدولي حول الاتفاق الناشئ الذي يشمل المزيد من المسؤولية والمساءلة والحكم السديد من جانب البلدان النامية؛ والتقليل من المشروطة، ومزيد التخفيف من الديون، وفتح الأسواق، من جانب الشركاء في التنمية؛ ومزيد مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص على نحو أوثق.

٧- وفيما يتعلق بالمسؤوليات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، قال إنه لحكومات أقل البلدان نمواً أن تضع التجارة في محور استراتيجياتها للحد من الفقر، ولا سيما في وقت أصبح فيه جميع الشركاء الإنمائيين

ينضمون إلى الجهود الرامية إلى تنسيق وتوحيد مساعدتهم الإنمائية وتركيزها على استراتيجيات الفقر الوطنية. وأبرز أهمية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، وكون أقل البلدان نمواً تواجه حالياً حواجز هامة ناشئة عن عوامل مثل ارتفاع التعريفات وقواعد المنشأ. وفي هذا السياق، سلم بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وتبذلها الولايات المتحدة في منح أقل البلدان نمواً فرصة الوصول إلى الأسواق، فأشار إلى أنه يمكن بذل المزيد من الجهود. فعلى سبيل المثال فإن الإعانات الزراعية تبلغ قرابة ٣٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في حين أن تدفقات المعونة تبلغ ٥٠ مليار دولار. وشدد على أهمية وضع الوصول إلى الأسواق في محور المساعدة الإنمائية، فدعا المجتمع الدولي إلى عدم الانتظار لإكمال مفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة قبل تنفيذ التحرير الكامل للتجارة، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي لها أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وتبسيط قواعد المنشأ؛ وتخفيض المعايير. وأشار إلى الحاجة إلى النظر بعناية في كيفية تخصيص نقود المعونة الجديدة والقديمة، ومعالجة القيود على جانب العرض، والنقل، والقدرة على تطبيق المعايير، وما شابه ذلك من مسائل. ودعا حكومات أقل البلدان نمواً وجميع الوكالات التي تعالج المسائل التجارية - بما في ذلك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية - إلى السهر على إدراج مسألة التجارة في جداول أعمالها الإنمائية وفي استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر. وأشار إلى الإطار المتكامل فأكد الحاجة إلى الانتقال بسرعة من التشخيص إلى العمل.

٨- قدم القائم بأعمال البرنامج لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية استعراضاً للبند الفرعي ٤(أ) الذي يتناول تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، والبند الفرعي ٤(ب) الذي يتناول المزايا الفعلية ومنظور التخريج من مركز أقل البلدان نمواً. وفيما يتصل بالبند الفرعي ٤(أ)، أشار إلى أن البرنامج الخاص ما انفك، بعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، يركز جهوده على أنشطة التعاون التحليلي والتقني، وذلك حول محورين أساسيين هما: (١) التنسيق بين الشعب، و(٢) العمل البحثي والتحليلي المحدد، وكذلك مشاريع التعاون التقني التي ينفذها البرنامج الخاص. وقال إن التنسيق بين الشعب يتصل بالأنشطة لصالح أقل البلدان نمواً التي تُعامل على أنها شاملة لعدة قطاعات ومندرجة في صلب العمل القطاعي الذي تقوم به مختلف الشعب والبرامج في الأونكتاد، وتُنفذ من خلال مراكز تنسيق أقل البلدان نمواً. وتشمل الأنشطة التي ينفذها البرنامج الخاص، فيما تشمل، إعداد تقرير أقل البلدان نمواً؛ وتقديم الدعم التقني لتدابير تسهيل المرور العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ وخدمات البحث والخدمات الاستشارية بشأن حالة الضعف الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتعاون مع لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعديل المعايير ومنهجية الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والتخريج منها.

٩- وانتقل القائم بالأعمال إلى الحديث عن البند الفرعي ٤(ب) فأشار إلى أنه في ضوء دور الأونكتاد الفني فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، واستجابة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان البرنامج الخاص قد أجرى تحليلاً

للمنافع الفعلية المستمدة من التمتع بمركز أقل البلدان نمواً ومسألة "التحول السلس" بالنسبة للبلدان المؤهلة للتخريج من قائمة أقل البلدان نمواً، التي هي موضوعات لها أهمية خاصة لفهم تأثير تدابير الدعم الدولية على أقل البلدان نمواً، ولتعزيز قدرة هذه البلدان على أن تستمد منافع أكبر من المعاملة الخاصة المقدمة لها بموجب مركزها كبلدان من أقل البلدان نمواً. وفي رأيه فإن أهداف مداولات لجنة الدورة حول مسائل المنافع الفعلية ومنظور التخريج من القائمة من مركز أقل البلدان نمواً يمكن أن تشمل ما يلي: (١) استكشاف إمكانية تحسين تأثير المعاملة الخاصة المقدمة لأقل البلدان نمواً بغية جعلها أداة فعالة لتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية وإحراز تقدم في طريق التخريج من القائمة؛ (٢) التماس توجيه الدول الأعضاء بشأن طرق وسبل تحسين الأثر الفعلي لهذه المعاملة؛ (٣) تمهيد الطريق من أجل توافق دولي في الآراء حول تعزيز التدابير الرامية إلى السهر، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2001/43، على ألا يعرقل تخريج بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً خططه وبرامجه ومشاريعه الإنمائية. وأضاف قائلاً إنه يتوقع أن توفر مداولات اللجنة عمق نظر جديد في عمل الأونكتاد المقبل بشأن أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يمكن أن يولد استنتاجات وتوصيات جديدة ذات أهمية مباشرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة) وفي نفس الوقت تسهيل المناصرة والتنسيق على صعيد المنظومة بالنيابة عن الأمم المتحدة. ويمكن أن يكون هذا العمل حاسماً في تحسين فعالية الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نمواً، بغية زيادة التأثير الهيكلي للمنافع المحددة الممنوحة بموجب مركز أقل البلدان نمواً.

١٠ - وقالت ممثلة مصر، محدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات ضخمة. وعلى الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة بهذه البلدان فإن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً لم تتحسن. بل إن الوضع ازداد سوءاً في حالات عديدة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً قد سلّم بالفشل في تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر السابق. وقالت إن مجموعتها تحت البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية على تحويل نتائج المؤتمرات الأخيرة إلى إجراءات ملموسة. وأضافت قائلة إن تحقيق هدف وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة معفاة من الرسوم الجمركية وبدون الخضوع لأية حصص يمكن أن يكون خطوة هامة. وفي هذا السياق تعرب المجموعة عن امتنانها للمبادرات الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً مثل المبادرة المسماة "كل شيء عدا الأسلحة" وقانون النمو والفرص في أفريقيا. غير أن مزيداً من الدعم ما زال منتظراً في مجالات مثل الديون، والصحة، والتغذية، والمرافق الصحية، والتعليم، والتغلب على القيود القائمة في أقل البلدان نمواً في مجال العرض. وفي هذا السياق أشارت المحدثة إلى أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وامتدحت البرامج التي اعتمدتها بلدان نامية عديدة لمساعدة أقل البلدان نمواً. ومضت قائلة إن مجموعتها ترى أن الأونكتاد يظل منظمة من أكثر المنظمات فعالية في معالجة مشاغل أقل البلدان نمواً. فخبرته فريدة من نوعها ويجب تعزيزها ودعمها. وما زالت المساعدة تمثل حجر زاوية السياسات والبرامج على المستوى

الوطني في أقل البلدان نمواً. وأضافت أن مجموعتها تعرب عن ارتياح عام لإجمالي الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً. كما امتدحت تقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢* الذي اعتبرته أداة قيّمة توفر تحاليل ومعلومات عن أقل البلدان نمواً، كما أن مجموعتها تتوقع مناقشة معمقة للتقرير في دورة المجلس التنفيذية المقبلة. وإتاحة نتائج أعمال البحث التي تقوم بها الأمانة بشأن أقل البلدان نمواً على موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية الذي أعيد وضعه من شأنها أن تكون لها أهمية كبيرة. واحتتمت قائلة إن مساعدة الأونكتاد المقدمة لأقل البلدان نمواً في مجال الأنشطة ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية قد كانت هامة، ولا سيما أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الرابع ومنظمة التجارة العالمية، ولا يزال لازماً على نطاق واسع ومعه المساعدة التقنية ذات الصلة بعملية الانضمام.

١١- وقال إن مجموعة ال ٧٧ والصين يشيدان بالأونكتاد على تركيزه على التصدي للقيود المتصلة بالعرض والطلب، وأبرز ما جنته أقل البلدان نمواً وسائر البلدان النامية من منافع من برامج كبرنامج النقاط التجارية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، وعمليات استعراض السياسات الاستثمارية، وبرنامج تطوير المشاريع (إمريتيك). وأكد ما تتصف به أنشطة تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات من أهمية كبيرة. وقال إن مجموعة ال ٧٧ والصين تدعوان الجهات المانحة إلى تقديم الموارد الضرورية لتمويل هذه الأنشطة، وإلى تحديد موارد الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً. وبين أن الهوة القائمة حالياً بين الموارد والاحتياجات التي لم تتم تلبيتها هي موضع قلق كبير لدى مجموعة ال ٧٧. وقال إن المجموعة تؤيد العملية التحليلية التي تضطلع بها الأونكتاد بشأن مشكلة المنافع الفعلية واستبعاد أقل البلدان نمواً بصورة تدريجية من المعاملة التفضيلية، وبشأن التنمية البشرية في أقل البلدان نمواً، وترى المجموعة أن مسألة كيفية القيام بعملية "انتقال سلس" ما زالت دون حل ويلزم اتخاذ تدابير عملية لمعالجتها. وقال إن المجموعة تدعو الأمانة إلى إشراك جميع أعضاء المجلس في هذا العمل ضماناً لجعل النتائج المستخلصة في مجالي المنافع الفعلية والاستبعاد التدريجي نتائج ناجعة وقابلة للتطبيق من قبل جميع المعنيين بالأمر.

١٢- وتحدث ممثل بنين نيابة عن **أقل البلدان نمواً**، فأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً قد أتاح دراسة حالة أقل البلدان نمواً دراسة متأنية أبرزت تفشي الفقر المدقع في هذه البلدان. وتغنم أقل البلدان نمواً هذه الفرصة لتوجيه الشكر للأونكتاد على ما قدمه من دعم في الإعداد للمؤتمر، وبوجه أعم، على ما يبذله من جهود لصالح أقل البلدان نمواً. ودعا إلى مواصلة هذه الجهود وتوسيع نطاقها. وأكد أن تقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢* يقدم أيضاً تحليلاً مناسباً فيما يتعلق بحالة أقل البلدان نمواً ويحدد المجالات التي تقتضي اتخاذ إجراءات بشأنها. وأشاد بشكل خاص بما تضمّنه التقرير من تحليل مفصل ومبدع لمسألة الفقر. وقال إنه، نيابة عن أقل البلدان نمواً، يهيب بالجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تزيد ما تبذله من جهود في تقديم المعونة في سبيل بلوغ المعدلات المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المحدد في إعلان الألفية. كما دعا الأونكتاد إلى توسيع نطاق أنشطته في مجال المساعدة التقنية نظراً لما لهذه الأنشطة من أثر إيجابي في القدرات الوطنية للجهات

المستفيدة. وشكر الجهات المانحة على مساهماتها السخية في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً، ودعا إلى بذل جهود إضافية لصالح أقل البلدان نمواً في سبيل بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل.

١٣- وقال إن الأمين العام للأمم المتحدة، بإنشائه مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نمواً، قد أظهر ما يساوره من قلق بشأن حالة هذه البلدان. ورحب بالتعاون الوثيق بين هذا المكتب وأمانة الأونكتاد، وأعرب عن الأمل في أن يستمر هذا التعاون. وأشار إلى أن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في كوتونو (بنن) في آب/أغسطس ٢٠٠٢ قد فتح آفاقاً جديدة ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين أن يستكشفوها بلوغاً لأهداف برنامج عمل بروكسل. ونوّه بالأعمال التحضيرية الجارية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، المقرر عقده في كازاخستان العام القادم، فرحب بالتعاون القائم في هذا المسعى بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. واختتم ممثل بنن بيانه بتذكير الحضور بأن رفع أقل البلدان نمواً من قائمة أقل البلدان نمواً هو هدف تلك البلدان جميعها، وأعرب عن الأمل في إمكانية جعل عملية الانتقال هذه سلسلة وفي إيلاء مواطن ضعف أقل البلدان نمواً وشدة تعرضها للمخاطر ما تستحقه من اهتمام.

١٤- وتحدث ممثل إثيوبيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، فأشاد بأمانة الأونكتاد على ما تقوم به من عمل دؤوب لصالح أقل البلدان نمواً، إلا أنه شدد أيضاً على أن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المكربة في أقل البلدان نمواً هي مدعاة لبالغ القلق. ونتيجة لذلك، فإن مستوى النمو الاقتصادي اللازم لتقليل الفقر بدرجة كبيرة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا لم يتم بلوغه إلى حد كبير. وما أُحرز من تقدم ضئيل حتى الآن قد قضت عليه مشكلة تقلب التدفقات المالية والصدمات المختلفة، مما أثار شكوكاً خطيرة فيما يتعلق باستدامة النمو في هذه البلدان. وما زالت البيئة الخارجية معادية لأقل البلدان نمواً، وخاصة لمصدري السلع الأساسية الأولية (ومعظمهم في أفريقيا)، الذين ما زال أداء صادراتهم متزعزعا نظراً لاستمرار تناقص أسعار السلع الأساسية. فأزمة البن، التي طالت ٢٥ مليون من منتجي البن في جميع أنحاء العالم، ومعظمهم في أفريقيا، قد كشفت ما تنصف به المشكلة في قطاع السلع الأساسية الأولية من خطورة. فقد أدى الانخفاض في سعر البن إلى تفاقم الفقر، وأوجد حالة من انعدام الأمن الغذائي، وكان له أثر مدمر في الرعاية الصحية في بلدان رئيسية مصدرة للبن من بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مما زاد حالة عدم استدامة الديون سوءاً يجعل عملية مواكبة التزامات سداد الديون عملية متزايدة الصعوبة. وكذلك، فإن التمويل الخارجي، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، قد استمر في الانخفاض، من حيث نطاقه وفعاليته على السواء. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد باتت ضئيلة من حيث قيمتها المطلقة، كما باتت مركزة في عدد قليل من البلدان وفي عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية. كما أن ارتفاع مستويات الديون الخارجية ما زال يحد من الأداء الاقتصادي في كثير من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. ودعا المتحدث المجتمع الدولي إلى وضع آلية

تعويضية طويلة الأجل للتصدي للانخفاض في أسعار السلع الأساسية وتحسين البيئة الاقتصادية الخارجية لأقل البلدان نمواً.

١٥ - وبين أن المجموعة الأفريقية متفقة تماماً مع ما تضمنه تقرير الأمانة (TD/B/49/6) من تحليل وما خلص إليه من نتائج، ومفادها أن ثمة فجوة بين ما يتيحه الشركاء الإنمائيون من موارد من جهة واحتياجات البلدان المستفيدة من الجهة الأخرى، وهي فجوة تقتضي من جماعة المانحين أن يولوها اهتمامهم الفوري. ونوه مع التقدير أن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد يُتوقع أن تركز تركيزاً أكبر على تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات في مجالات وضع السياسات وتنفيذها والتفاوض بشأن القضايا الأساسية في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وما يتصل بها من قضايا. وكرر تأكيد الحاجة إلى تنمية وتعزيز الروابط بين ما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجالي التحليل والبحث وما يضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني، ودعا المانحين متعددي الأطراف والثنائيين إلى زيادة مساهماتهم المالية في صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً لتنفيذ برنامج العمل. وقال إن تحديد موارد الصندوق الاستثماري هو أمر حاسم الأهمية من أجل استدامة أنشطة التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بوضع تلك البلدان، والمنافع الفعلية، وتوقعات استبعادها تدريجياً من المعاملة التفضيلية، أكد أنه توجد فجوة هائلة بين المنافع النظرية الممنوحة أو المعلنة من قبل المجتمع الدولي والمنافع الفعلية التي تجنيها البلدان. وقد تم تحديد المنافع وتدابير الدعم الدولي بناء على معايير غير وضع أقل البلدان نمواً. ويستدعي ذلك إعادة النظر في السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، فيما يتعلق بتعزيز تدابير الدعم الدولي الممنوح صراحة لأقل البلدان نمواً وجعل هذه التدابير عملية وسهلة التطبيق.

١٦ - وتحديث ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة به، وعن تركيا وقبرص ومالطة فلاحظ أنه، على الرغم من أن أقل البلدان نمواً قد مُنحت معاملة خاصة، فإن انتشار الفقر قد ازداد أكثر من الضعف في هذه البلدان على مر السنوات الثلاثين الماضية. وأشار إلى أن هذا الاتجاه قد حدث نتيجة لانعدام السلم أو عدم سلامة التنظيم والإدارة في البعض من أقل البلدان نمواً، وأن المسؤولية عن هذه العوامل تكمن بصفة رئيسية في البلدان أنفسها. ودعا في الوقت ذاته إلى دراسة سبل مساعدة أقل البلدان نمواً، كما دعا إلى زيادة فعالية المعونة، مع وضع أحداث الألفية نصب الأعين بوصفها أهدافاً شاملة. وفيما يتعلق بإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، أعاد إلى الأذهان أن الاتحاد الأوروبي قد اضطلع بمبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، ودعا الدول الأخرى إلى أن تواصل بذل جهودها في هذا السبيل. كما رحب بزيادة تركيز جهود بناء القدرات على زيادة تناسق السياسات التجارية الوطنية والتغلب على القيود المتعلقة بالطلب. وبين أنه يعتبر الإطار المتكامل مبادرة واعدة في هذا الشأن.

١٧- وأضاف أن مجموعته ستولي أهمية خاصة لحالة أقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما ستسعى إلى تيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة المذكورة. وقال إنه متفق على أن مسألة استبعاد أقل البلدان نمواً بصورة تدريجية من المعاملة التفضيلية ورفعها من قائمة أقل البلدان نمواً هي مسألة ينبغي مواصلة بحثها في الهيئات المناسبة في نيويورك، تيسيراً للانتقال السلس من هذه الفئة. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تزود وفده بمزيد من المعلومات عما يجري من عمل تحليلي بشأن المنافع الفعالة المستمدة من وضع البلدان بوصفها من أقل البلدان نمواً، وخاصة فيما يتعلق بالموارد والإطار الزمني والارتباط بالولاية المسندة إلى الأونكتاد. كما طلب معلومات عن التعاون مع مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وطرح الأسئلة ذاتها بشأن التوصيات المتعلقة بمواصلة الأنشطة. وأعرب عن القلق من أن هذه التوصيات قد تحد من قدرات الأونكتاد، تلك القدرات التي يرى وجوب تركيزها على المساعدة والتحليل المتصلين بالتجارة بما يلي احتياجات أقل البلدان نمواً.

١٨- وتحدث ممثل هايتي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقال إن هذه المجموعة تقدّر لأمانة الأونكتاد ما قدمته من تحليل في الوثيقة TD/B/49/7، وخاصة الاقتراح الداعي إلى تفعيل المزايا المستمدة من وضع البلدان بوصفها من أقل البلدان نمواً. وأكد أن الأهداف المتوخاة في عام ١٩٧١، حينما أنشئت فئة أقل البلدان نمواً، هي إتاحة فرص تفاضلية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتقديم تمويل إنمائي ومساعدة تقنية. وترى مجموعته أن ثمة مسألة أساسية لا تحظى باهتمام واف، وهي: هل تُمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً بغية التعويض عن إعاقاتها الدائمة، أم أن الغرض منها هو إتاحة المجال لإحراز تقدم هيكلي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي على أساس مستدام، بهدف وضع أقل البلدان نمواً على مسار يفضي إلى تقاربها مع البلدان النامية الأخرى والتقاءها بها في نهاية المطاف؟ ويبيّن أن إحداث تغيير هيكلي هو وحده الكفيل بإخراج تلك البلدان تدريجياً من فئة أقل البلدان نمواً. ويبيّن أن سجل هذه الفئة من البلدان في العقود الثلاثة الماضية لم يشكك فقط في حسن نوايا المجتمع الدولي، بل شكك أيضاً في كفاءة المعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً. وقد ازداد عدد تلك البلدان من ٢٤ بلداً في عام ١٩٧١ إلى ٤٩ بلداً اليوم، ولم تخرج من هذه الفئة سوى بوتسوانا (في عام ١٩٩٤). وهناك ما بين اثنين وأربعة من الدول الجزرية الصغيرة ربما تكون أيضاً قريبة من الخروج تدريجياً من القائمة، ولكن، على وجه الإجمال، فإن المعاملة الخاصة الممنوحة لأقل البلدان نمواً لم يكن لها سوى أثر هيكلي محدود.

١٩- وترى مجموعته أنه، حتى وإن ظلت شرعية فئة أقل البلدان نمواً غير منقوصة، فإن مصداقية وضع البلدان بوصفها من أقل البلدان نمواً أو فائدة هذا الوضع قد تعرضت للشبهات. ويلزم إجراء تحليل منهجي للمزايا الفعلية المستمدة من الانتماء إلى هذه الفئة. والأونكتاد، بما لديه من خبرة وما يُسند إليه من ولاية في مجال إجراء البحوث، ينبغي أن يواصل بحث هذه المسائل. وأعرب عن رغبة مجموعته في أن تشهد معاملة تفاضلية أكثر إنصافاً مع مراعاة مواطن الضعف الهيكلي التي تعانيها البلدان. وينبغي قياس المصاعب الهيكلية استناداً إلى معايير

موضوعية. وبين أن دولاً قارية صغيرة في أمريكا اللاتينية قد عانت صدمات خارجية شديدة في السنوات الأخيرة. وترغب هذه البلدان في الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفاضلية، سواء في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف أو فيما يتعلق بالتمويل الإنمائي، دون التشكيك في ما تحظى به أقل البلدان نمواً من اهتمام مشروع. وأكد أن الأونكتاد ما زال محفلاً هاماً للنقاش، وخاصة للبلدان التي يلزمها دعم فكري وتقني من أجل المفاوضات. وقال إن مجموعته تؤيد تماماً خطة عمل الأونكتاد الواردة في الفرع رابعاً من الوثيقة TD/B/49/7. كما تشجع الأمانة على مواصلة دعم المجموعات الأخرى من البلدان المعاقة هيكلياً وعلى مواصلة إثراء النقاش بشأن المفاضلة، وهو نقاش لا مناص منه.

٢٠- وتحدث ممثل إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فأشار إلى أن الهدف المهيمن لبرنامج عمل بروكسل هو إحراز تقدم ذي شأن صوب القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع. هذه الأهداف تتطابق مع الأهداف الإنمائية الدولية بشأن مكافحة الفقر، حيث وضعت أهداف سنوية طموحة قوامها بلوغ نسب مئوية مستهدفة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٧ في المائة، وأن تبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ في المائة. وقال إن هذه الأهداف تفرض تحديات كبيرة، وسيكون من المستحيل بلوغها دون تعاون المجتمع الدولي. وبين أن إقليم آسيا يضم تسعة من أقل البلدان نمواً، يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٢٥٠ مليون نسمة، أي ما نسبته ٤٠ في المائة من مجموع عدد سكان أقل البلدان نمواً. وما زال التقدم في هذه البلدان يتعثر نتيجة لقلّة القدرة الإنتاجية والمؤسسية، ونتيجة للمديونية وتدني مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي وتقلّب أسعار السلع الأساسية وانخفاض اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن برنامج عمل بروكسل يدعو الجهات المانحة إلى العمل على بلوغ النسبة الدنيا المستهدفة، وهي ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، لتخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ويقدر الأونكتاد أنه، إذا ما تسنى للجهات المانحة بلوغ هذه النسبة بالكامل، فيمكن تحقيق زيادة في تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٦٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، وهو أمر جوهري من أجل بلوغ النسب الدولية المستهدفة لمكافحة الفقر. كما أن بوسع الأونكتاد أن ينهض بدور حاسم الأهمية في تعبئة الموارد لصالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، طلب المتحدث معلومات عن حالة تنفيذ القرار الذي اتخذته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قبل انعقاد مؤتمر بروكسل يجعل المعونة الإنمائية غير مقيدة أو مشروطة.

٢١- وأضاف أن برنامج عمل بروكسل يدعو إلى تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وأعرب عن امتنان المجموعة الآسيوية للاتحاد الأوروبي لمبادرته المسماة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وهي مبادرة تسهم إسهاماً ضخماً في زيادة صادرات أقل البلدان نمواً إلى الاتحاد الأوروبي. وبين أن الغرض من الإطار المتكامل هو الارتقاء بالقدرة الإنتاجية والتصديرية لأقل البلدان نمواً. ودعا الأونكتاد إلى أداء دور أكثر فعالية وحسماً في وضع الإطار المتكامل موضع التنفيذ. وشكر الوكالات الأساسية للإطار المتكامل على إنجازها الدراسات التشخيصية بشأن تحقيق التكامل في التجارة في كمبوديا، كما شكر لجنة التوجيه على إدراج نيبال في المخطط

النموذجي. وذكر أنه على الرغم من أن أقل البلدان نمواً شرعت في إجراء إصلاحات كبيرة في سياساتها العامة، فإن حالات الفقر المدقع آخذة في الزيادة في هذه البلدان، و٦٨ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً في آسيا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وأكد أن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ يبين أن ثمة صلة وثيقة بين ارتفاع حالات الفقر المدقع والاعتماد على صادرات السلع الأساسية الأولية. والواقع أن أقل البلدان نمواً التي تعتمد على السلع الأساسية الأولية تواجه تحدياً صعباً تماماً، حيث إن أسعار هذه الصادرات قد هبطت بالقيم الحقيقية. كما أن الاتفاقيات الدولية بشأن السلع الأساسية لم تلَبِّ التوقعات. وبين أن عبء الديون الخارجية، الذي ما زال لا يطاق، يظل من دواعي القلق الرئيسية لدى أقل البلدان نمواً، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ١٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩، واستأثرت أقل البلدان نمواً في آسيا بنسبة ٣٠ في المائة من هذه الديون. وعليه، فإن أقل البلدان نمواً، سواء منها الفقيرة الشديدة المديونية أم غيرها، هي بحاجة إلى تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً لا بأس به من أقل البلدان نمواً ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي، وعلى الأونكتاد أن يعمل على تيسير انضمام هذه البلدان. وينبغي لعملية الانضمام أن تكون أسرع، ولا ينبغي الطلب إلى من ينضم من أقل البلدان نمواً أن يتحمل أعباءً ليست مطلوبة من أعضاء منظمة التجارة العالمية الحاليين المنتمين إلى أقل البلدان نمواً.

٢٢- وتحدث ممثل بنغلاديش، فأكد أنه على الرغم مما أجرته أقل البلدان نمواً من إصلاحات هيكلية حثيثة، فإن أزمته الإنمائية ما زالت مستمرة، ويتجلى تفشي الفقر في هذه البلدان في تدني مؤشرات الإنمائية في المجالات الاقتصادية والبشرية. وأكد أن نصيب أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من السلع والخدمات آخذ في الانخفاض، مما يزيد هذه البلدان تهميشاً في الاقتصاد العالمي. وبين أن برنامج عمل بروكسل، الذي اعتمد في هذا السياق، هو بمثابة نموذج لعكس اتجاه التدهور المستمر في أوضاع أقل البلدان نمواً. وإن تدابير الدعم الدولي في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وإلغاء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نمواً هي تدابير لا شك أنها اتخذت بنوايا حسنة، إلا أنه تساءل عما إذا كانت هذه التدابير فعالة. ورحب بتقرير الأمانة (الوثيقة TD/B/49/7)، لإلقائه مزيداً من الضوء على هذه المسألة، وطلب إلى الأونكتاد مواصلة عمله في هذا المجال، إلا أنه حذر أيضاً من أن التقرير الاستكمالي عن وضع أقل البلدان نمواً فيما يتعلق برفع اسم هذه البلدان تدريجياً من قائمة أقل البلدان نمواً هو تقرير ينبغي أن يكون أحد مدخلات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا ينبغي أن يكون موضع مناقشات في مجلس التجارة والتنمية. وعلى نقض ذلك، اقترح عقد دورة خاصة تركز لمناقشة ما للمبادرات الرامية إلى إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق من أثر في صالح أقل البلدان نمواً، وخاصة مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وحث الأونكتاد على أن يجري تقييماً لما إذا كانت أقل البلدان نمواً تستمد فعلاً منافع من هذه المبادرات. وألقى الضوء على الاتجاهات نحو تخفيض التمويل الخارجي، فطلب إلى الأونكتاد أن يواصل التحقيق في سبب انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية

الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وفي مدى فعالية هذه المساعدة، وانخفاض نصيب أقل البلدان نمواً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وأقر بوجود حاجة شديدة إلى وضع تدابير فعالة لتخفيف ديون أقل البلدان نمواً. كما لاحظ أن خطة الأونكتاد للمساعدة التقنية في مرحلة ما بعد الدوحة تتضمن نافذة منفصلة مخصصة لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي يؤكد مجدداً ما ينهض به الأونكتاد من دور خاص في مساعدة هذه البلدان على تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لمرحلة ما بعد الدوحة. وحث الشركاء الإنمائيين على تعزيز صندوق الأونكتاد الاستثماري لأقل البلدان نمواً. وكرر أن الأونكتاد ما زال جهة الوصل لأقل البلدان نمواً في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية. وهو يرى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يستفيد من خبرة الأونكتاد وتجربته في دعم قضية أقل البلدان نمواً. كما حث الأمين العام للأمم المتحدة على أن يتخذ ما يلزم من خطوات لتنفيذ أحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، لتي تدعو الأمين العام إلى زيادة القدرات التشغيلية للأونكتاد في ما يضطلع به من أنشطة لصالح أقل البلدان نمواً.

٢٣- وتحدث ممثل الولايات المتحدة فرحب بما يتم الاضطلاع به من أنشطة على نطاق الأونكتاد في صالح أقل البلدان نمواً. وأشاد بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ وبالورقة التي أعدت بشأن المنافع الفعلية والآفاق المرتقبة لإخراج البلدان تدريجياً من قائمة أقل البلدان نمواً (الوثيقة TD/B/49/7). وقال إن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ يسهم إسهاماً كبيراً في فهم القضايا التي تواجهها أقل البلدان نمواً ويقدم تحليلاً هاماً لمسألة الفقر والنمو في تلك البلدان. فهو يساعد الجهات العاملة في مجال التنمية على المضي قدماً في جهودها الرامية إلى تفهم ما يمثلته تقليل الفقر من تحدٍ وعلى مواجهة هذا التحدي. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي إغفال الدور الشائن الذي لعبته المنازعات في إعاقه النمو وإحباط الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع البشرية في أقل البلدان نمواً. واقترح أن يتضمن التقرير في المستقبل بحثاً لما للأنشطة المستعرضة من أثر في البلدان المستهدفة. وقال إن الوثيقة TD/B/49/6 المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد مفيدة للغاية، وإن المكتب يتحرك في الاتجاه المناسب في محاولة إيجاد تناسق فيما بين برامج الأونكتاد، وهي برامج كثيرة. وقال إن حكومته تؤيد الجهود الرامية إلى ربط ما يقوم به الأونكتاد من عمل تحليلي ربطاً أوثق بما يضطلع به في مجال المساعدة التقنية. وأعرب عن إعجاب حكومته بسعة المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/49/7. واختتم بيانه بتأكيد الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة مساعدة تقنية منسقة وهادفة تيسيراً لانتقال أقل البلدان نمواً انتقالاً سلساً إلى مرحلة الخروج تدريجياً من قائمة أقل البلدان نمواً. ولاحظ أن وجود شركاء تجاريين إقليميين أقوى هو عنصر حاسم في تعزيز النمو في أقل البلدان نمواً. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن بلده يقدم الدعم للشركاء الإقليميين كذلك.